

7 March 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) '١' من جدول الأعمال

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: الموضوع ذو الأولوية: تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة

المبادرات الأساسية في مجال السياسات العامة، وبناء القدرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني: التركيز على تمكين المرأة الريفية اقتصاديا

موجز المنسق

١ - عقدت لجنة وضع المرأة، في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، اجتماعا تحاوريا لفريق خبراء بشأن موضوع "المبادرات الرئيسية في مجال السياسات العامة، وبناء القدرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني: التركيز على تمكين المرأة الريفية اقتصاديا". ويندرج هذا الاجتماع التحاوري ضمن إطار نظر اللجنة في الموضوع ذي الأولوية "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة".



٢ - وتولّت إدارة المناقشة السيدة آنا ماري هرناندو، نائبة رئيسة اللجنة. وكان أعضاء فريق الخبراء هم السيدة مليكة عبد العالي - مارتيني، مختصة في الاقتصاد الاجتماعي وباحثة مختصة في المسائل الجنسانية لدى المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة في الجمهورية العربية السورية؛ والسيدة شهناز وزير علي، مساعدة خاصة لرئيس وزراء باكستان؛ والسيدة آنا كايسا كارتونين، مختصة في التنمية الريفية في فنلندا؛ والسيدة جيممة انجوكي، عضو الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وقائدة الفريق المعني برنامح مكافحة الفقر وبالمسائل الجنسانية والتأثير التابع للمعهد الدولي لبحوث الماشية في كينيا؛ والسيدة شيريل موردين، مديرة مكتب الاتصال في شمال أمريكا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويتضمن هذا الموجز جميعاً للنقاط الرئيسية التي ناقشها المحاورون والمشاركون.

٣ - ولقد تعددت الالتزامات المتعهد بها في مجال تمكين المرأة الريفية اقتصادياً، وفي هذا الصدد، يتيح الإطار العالمي للسياسات العامة أساساً مكنياً للعمل. فالمادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنص على واجبات محددة على الدول الأطراف الوفاء بها للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية. ورغم هذه الالتزامات، تباطأت الحكومات والعديد من الجهات المعنية الأخرى في الاستجابة بفعالية لاحتياجات المرأة الريفية وأولوياتها. فمن اللازم القيام على سبيل الاستعجال بإنشاء بيئة مواتية للسياسات العامة الرامية إلى تمكين المرأة الريفية اقتصادياً، عن طريق إدراج شواغلها في جدول الأعمال الاقتصادي الرئيسي، ولا سيما في مجالات الزراعة والمالية والتخطيط الوطني. ويقتضي تناول احتياجات المرأة الريفية وشواغلها في جميع السياسات العامة وعلى المستويات كافة اعتماد استراتيجية مزدوجة المسار، تتسم بشدة التركيز على إدماج مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات، واتخاذ تدابير محددة الأهداف تراعي التنوع الذي تتميز به المرأة الريفية في جميع أنحاء العالم. ويقتضي ذلك أيضاً اتباع نهج شامل يعالج جميع أبعاد التمكين، بما فيه التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٤ - وعلى مدار العقد الماضي، شهدت المناطق الريفية تحولات مبعثها الهجرة نحو المراكز الحضرية. وتشكل الأزمات المالية والاقتصادية، وتقلّب أسعار الغذاء، وتغير المناخ، وتآكل السواحل، والانهيارات الأرضية، والأعاصير تحديات خاصة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية. ومن ثم، تدعو الحاجة إلى انتهاز سياسات شاملة للتنمية في المناطق الريفية، تتسم بالتكامل مع السياسات القطاعية، بغية التصدي لتلك التحديات بصورة متماسكة وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية.

٥ - ومن المسلم به الآن بشكل ثابت أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة شرطان أساسيان لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية. فالمرأة الريفية تضطلع بدور جوهري على شتى مستويات عمليتي الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية، كما أنها عنصر أساسي في ترجمة الإنتاج الزراعي إلى تحسينات في مجال الأمن الغذائي والتغذوي. ومع ذلك، لا تزال المرأة الريفية تعاني من محدودية الاستفادة من الفرص الاقتصادية والموارد والأصول والخدمات العامة والحماية الاجتماعية والبنية التحتية والنقل والعمالة وفرص القيام بأعمال حرة. وكثيراً ما تنبؤ المزارعات الدرك الأسفل في سلسلة القيمة الزراعية، ويستفدن بشكل محدود من فرص النفاذ إلى الأسواق والحصول على خدمات الإرشاد الزراعي وأبسط المدخلات الزراعية، مثل البذور والأدوات.

٦ - والتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية عنصرٌ رئيسي في أعمال وصون حقوقها. فتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٢ الصادر عن البنك الدولي يقر بأن المساواة بين الجنسين هدف إنمائي أساسي في حد ذاته، وبأن زيادة المساواة بين الجنسين دليل على ممارسة الاقتصاد السديد. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أنه لو حصلت المرأة على الموارد الإنتاجية على قدم المساواة مع الرجل، فسيصير بمقدورها زيادة المحاصيل الزراعية التي تدرّها مزرعتها بنسبة ٢٠ إلى ٣٠ في المائة. وسيرفع ذلك مجموع الإنتاج الزراعي في البلدان النامية بنسبة ٢,٥ إلى ٤ في المائة، ويخفّف من ثمّ عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية بنسبة ١٢ إلى ١٧ في المائة. ولذلك، يتعين التركيز على تعزيز قدرات المرأة الريفية، وتسخير طاقاتها، وإطلاق العنان لإمكاناتها لدفع عجلة الاقتصادات المحلية. وقد تعاضد استخدام البلدان للنهج القائم على اعتبار المرأة الريفية عاملاً للتغيير، حيث تعمل هذه البلدان على تطوير استراتيجيات تهدف إلى تعزيز دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي المستدام، والتخفيف من تغير المناخ، وحماية البيئة.

٧ - ومن الأمور المهمة للغاية في تمكين المرأة الريفية اقتصادياً كفالة حقها في الأرض. فعدم المساواة بين الجنسين في الحصول على الأرض لا يزال قائماً بسبب التمييز الذي يعترى قوانين الميراث، والقوانين العرفية، والمعايير والممارسات التقليدية. ومن شأن عمليات الإصلاح الزراعي، من قبيل مشاريع إصدار صكوك ملكية الأراضي وخطط إعادة التوطين أن تساعد في الحد من أوجه اللامساواة في الحصول على الأرض شريطة بلورتها وتنفيذها بما يراعي المنظور الجنساني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يساعد إصدار صكوك ملكية الأراضي في صون حقوق المرأة عندما تقتضي عملية التسجيل تدوين اسمي كلا الزوجين. ومن شأن السياسات والإصلاحات التشريعية المتعلقة بالميراث أن تزيد أيضاً من فرص

حصول المرأة على الأرض. وينبغي إعطاء الأولوية لتوعية المرأة بحقوقها، وإنفاذ التشريعات، وزيادة فرص حصول المرأة على المساعدة القانونية.

٨ - وقد أثبتت مشاريع الائتمانات البالغة الصغر غير المشفوعة بضمانات والمتسمة بانخفاض أسعار الفائدة نجاحها في زيادة فرص حصول المرأة الريفية على الائتمانات، لا سيما وأن حيازة الممتلكات كثيرا ما تعود للزوج أو لأفراد الأسرة من الذكور. وتهدف بعض مشاريع الائتمانات البالغة الصغر في المناطق الريفية إلى ضمان الأمن الغذائي في المناطق الريفية، في حين يركز البعض الآخر على تشجيع المشاريع الصغيرة الحجم. بيد أن المرأة الريفية لا تحتاج إلى الحصول على الائتمانات البالغة الصغر فحسب، بل تحتاج أيضا إلى الادخار وغيره من الخدمات المالية. وينبغي تقديم الدعم لبناء نُظُم ومؤسسات قادرة على توفير شتى الخدمات المالية التي تحتاجها المرأة الريفية. ومن المهم أيضا أن تستفيد المرأة الريفية من التأمين على المحاصيل والتأمين الصحي، ولا سيما فيما يتعلق بصغار المزارعات.

٩ - غير أن الحصول على الائتمانات ليس كافيا لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا؛ فالتعليم النظامي وغير النظامي كلاهما من الركائز الضرورية لتمكين المرأة الريفية من تذليل الحواجز الاجتماعية، والاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتفاعل مع النظام المصرفي الرسمي، وصقل مهاراتها التجارية، وزيادة إنتاجيتها، والمطالبة بحقوقها، والحصول على ما تحتاجه من موارد. والمرأة الريفية بحاجة إلى التدريب لاكتساب معارف في المجال المالي تمكّنها من استخدام الائتمانات على أجمع وجه، وتقوية اعتزازها بنفسها، وتعلّم طرائق عمل الأسواق، والإلمام بشؤون تحديد الأسعار وتوزيع المنتجات. وستستفيد المرأة الريفية أيضا من الإلمام بفوائد الادخار للاستثمار في المستقبل.

١٠ - وقد وضعت عدة بلدان برامج لزيادة تطوير قدرات النساء والفتيات ومعارفهن ومهارتهن فيما يتعلق بالإدارة المالية والادخار، إضافة إلى استخدام التكنولوجيات الجديدة وإدارتها، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الطاقات المتجددة. ولقد أظهرت التدخلات المنفّذة، مثل برامج التعلم من بعد، أهمية مراعاة مختلف القيود التي تعوق حصول المرأة الريفية على التعليم. وأسهم استخدام ما يسمى "مراكز الإيواء" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، في تهيئة أماكن آمنة تتجمع فيها نساء المناطق الريفية اللاتي يعانين من محدودية القدرة على التنقل لأغراض تلقي التدريب.

١١ - واعترافا من الجهات المعنية بأهمية نقل التكنولوجيا إلى المناطق الريفية، اتخذت عددا من المبادرات لزيادة استفادة المرأة الريفية من التكنولوجيات الجديدة، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الخضراء، ومصادر الطاقة البديلة. ومن بين هذه

المبادرات برامج التثقيف والتدريب لتعزيز قدرات المرأة والرجل في المناطق الريفية ومعارفهم ومهاراتهم في مجال التعامل مع هذه التكنولوجيات، والبرامج الرامية إلى ترسيخ موطئ قدم المرأة في المجالات التي يهيمن عليها الرجال تقليدياً، مثل الهندسة. وركز بعض البرامج على تعزيز دور المرأة الريفية في الإدارة المستدامة للموارد، من خلال زيادة مشاركتها في تطوير واستخدام وإدارة المنتجات المبتكرة، ونظم الإنتاج الزراعي العضوي، ومصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الخضراء المتمركزة في المجتمعات المحلية. وأدى توفير التدريب للمرأة في مجال زراعة الخضروات العضوية في بلد واحد إلى زيادة المحاصيل، فتعزز بذلك الأمن الغذائي، وارتفع دخل الأسرة، وزادت مشاركة المرأة في صنع القرار على صعيد الأسرة المعيشية. وجرى التشديد على ضرورة حماية معارف السكان الأصليين.

١٢ - ولا يزال حصول المرأة الريفية على العمل اللائق واستفادتها من فرص العمل محدودين. غير أن بعض المبادرات، مثل مخططات ضمان العمالة المراعية للمساواة الجنسانية في المناطق الريفية، نجحت في إتاحة فرص عمل للمرأة الريفية خارج المزرعة. وتدعو الحاجة إلى الاعتراف بعمل المرأة الريفية غير المدفوع الأجر وتقديره حق قدره، وإلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتخفيف وطأة عبء العمل دون أجر على المرأة الريفية ليتسنى لها موازنة أعمالها مقابل أجر. وقد كان لتوفير الخدمات والاستثمار في البنية التحتية دور فعال في التخفيف من عبء العمل دون أجر. فمن شأن توافر وجودة البنية التحتية والخدمات أن يساعد المرأة الريفية في التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة، وزيادة فرص حصولها على العمل مقابل أجر، ونفاذها إلى الأسواق لبيع منتجاتها، وحصولها على المعلومات والمدخلات الزراعية والإمدادات. وتدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإفساح المجال أمام المرأة الريفية للحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه الجارية والصرف الصحي والكهرباء لمتزها ومشاريعها التجارية، وكذلك على وسائل النقل، ولا سيما في المناطق النائية. ويعدّ الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في المناطق الريفية أساسياً لبقاء المرأة الريفية على قيد الحياة، إضافة إلى قدرتها على التحكم في خصوبتها، والاستفادة من الفرص الاقتصادية.

١٣ - وجرى التشديد على ضرورة تحسين جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والعمر والمناطق الريفية/الحضرية، وكذلك المؤشرات المراعية للفوارق بين الجنسين. غير أن جمع البيانات ليس كافياً. فتحليل البيانات واستخدامها لتحسين فهم الأسباب الجذرية التي تكمن وراء التمييز واللامساواة مهمٌ للغاية لبلورة سياسات مراعية للفوارق بين الجنسين وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المناطق الريفية. ومن شأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يسهل الجهود التي تبذلها البلدان لجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس وإنشاء سجلات. وهناك حاجة ماسة إلى وضع مجموعة من المؤشرات القياسية بشأن مسائل

من قبيل امتلاك الأصول، والأراضي، والمساكن بغية رصد البرامج والمبادرات وتقييمها في المناطق الريفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو الحاجة إلى زيادة قدرة البلدان على جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر والموقع في المنطقة الريفية/الحضرية.

١٤ - وينبغي السعي إلى تمكين المرأة الريفية اقتصادياً عن طريق الشراكات مع أصحاب المصلحة، بما يشمل الرجال والفتيان، والمنظمات النسائية والمنظمات الشعبية والتعاونيات والقطاع الخاص. ومن اللازم توعية الرجال والفتيان في المناطق الريفية للقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي أيضاً. ومن اللازم، أولاً وقبل كل شيء، أن يدخل أصحاب المصلحة في حوار مستمر ومنتظم مع المرأة الريفية لفهم احتياجاتها وشواغلها بشكل أفضل.

١٥ - ولا بد من هئية بيئة مواتية تمكّن النساء في المناطق الريفية من تنظيم أنفسهن. وينبغي بوجه خاص تعزيز مشاركة المرأة في منظمات المزارعين وتوليها مناصب قيادية فيها. كذلك إن ربط نساء المناطق الريفية، بمن فيهن المزارعات، بأسواق الحواضر والتعاونيات الريفية، وتشجيع مشاركتهن في المعارض الزراعية، يمكن أن يساعدهن في تبادل المعارف والمعلومات، وفي بيع منتجاتهن وتوسيع نطاق أعمالهن التجارية. ويتعين إنشاء شبكات أفضل لنشر المعارف، مع إشراك المرأة في هذه الشبكات، بغية تعزيز رصيد البيانات الدالة على تمكين المرأة الريفية اقتصادياً عن طريق الحوار وتبادل الرؤى والممارسات الجيدة والدروس والابتكارات، ومن أجل تكثيف التدخلات المبتكرة.